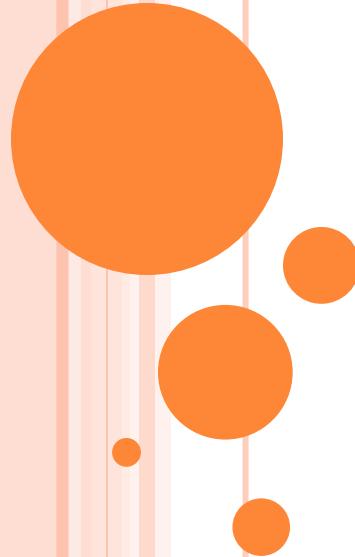


بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الاتجاهات المعاصرة للفكر الاقتصادي

10

المحاضرة العاشرة

مقاييس تاريخ الفكر الاقتصادي

الأستاذ ساري نصر الدين

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة ميلة

2023

المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

عوامل ظهور المدرسة النقدية

في أواخر السنتينيات من القرن الماضي ظهرت عديد من المشاكل الاقتصادية تمثلت أساساً في تصاعد معدلات التضخم ثم تبعتها البطالة بشكل متزامن ما سبب مشكلاً وتحدياً كبيراً أمام الفكر الكينزي حيث لم تتفع السياسات الكينزية التدخلية حتى بشكل عكسي من معالجة مشكلة الركود التضخمي فظهر تيار في الولايات المتحدة الأمريكية على يد ميلتون فريدمان (مدرسة شيكاغو) (المدرسة النقدية) في ظل هذه الظروف ليؤكد على ضرورة تغيير النهج الفكري المتبعة من طرف كينز واتباعه، وقد لاقت أفكار ميلتون فريدمان رواجاً بعد أن كانت أفكاره خلال الخمسينيات والاربعينيات غير رائجة نظراً لنجاعة الجرعات الكينزية في معالجة الاقتصاديات الأوروبية وحتى الأمريكي من مسببات الأزمة وتحقيق نوع من الاستقرار النسبي والازدهار الجزئي للاقتصاد ويختلف فكر المدرسة النقدية كلية مع الفكر الكينزي حتى من ناحية رفضهم لتدخل الدولة في الاقتصاد بشكل مباشر عن طريق سياسات مالية وانفاق حكومي توسيعه ويقتربون بذلك الاعتماد على السياسات النقدية التي دورها الأساسي هو تهيئة مناخ الاستثمار وليس التحكم فيه.

المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

مبادئ المدرسة النقدية

للنقد دور هام جدا في الاقتصاد ... فالنقد من بين المحددات الأساسية للتوازن في الناتج الكلي والأسعار كذلك، أي ان الزيادة في عرض النقود لها اثر مباشر على العرض الكلي من خلال الزيادة في الانفاق من قبل الرأسماليين والقطاع الاستهلاكي وبالتالي يرفع هذا الناتج الحقيقي، وهذا عكس الكينزيين الذين يرون بان السياسات النقدية تؤثر فقط على الطلب الكلي من خلال تغيرات أسعار الفائدة.

رفض تدخل الدولة في الاقتصاد ومعارضة الفكر الكينزي
الرشادة الاقتصادية للوحدات الاقتصادية والسلوك الأمثل للسوق مقارنة بسلوك الحكومات
ميل الأجور والأسعار في الأمد الطويل الى محاكاة الأسعار والأجور التنافسية .

المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

نظريّة كمية النقود

يؤكد النقديون ومن ابرزهم ميلتون فريدمان على ان الطلب على النقود يكون مستقرا في الأمد القصير، لكن كل زيادة في عرض النقود على المدى الطويل تؤدي أساسا الى ارتفاع الأسعار ما يدفع الطلب على النقود نحو الزيادة ... كمرحلة أولية يحدث خلل جزئي بين عرض النقود والطلب عليها لكن ما يثبت ان يتحقق التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من النقود عند مستويات سعرية عالية

كما ان سرعة تداول النقود غير ثابتة حسب النظريّة النقدية
التضخم هو ظاهرة نقدية

يجب ان يكون النمو في عرض النقود يوازي على الأقل النمو في انتاج السلع والخدمات والا ستحدث مشاكل اقتصادية اخطرها الكساد.

درس ميلتون فريدمات التاريخي للولايات المتحدة لاحظ ان كل زيادة في عرض النقود تنتج عنه زيادة في الأسعار ، وبالتالي يجب ان تتدخل السياسة النقدية لتنظيم الحياة الاقتصادية بشكل جزئي دون إعطاء سلطات واسعة للبنوك المركزية ولا للحكومات للتدخل المباشر في الاقتصاد.

المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

ميلتون فريدمان ومدرسة شيكاغو

ميلتون فريدمان اقتصادي امريكي حاز على جائزة نوبل في الاقتصاد له مجموعة من المؤلفات الشهيرة جدا مثل «الرأسمالية والحرية»، «حرية الاختيار»، «انصار مدرسة شيكاغو يعتمدون على المنهج التجريبي أي انهم يختبرون قوة النظريات يرون انه على الحكومة ان تقلل كثيرا من تدخلها في الاقتصاد لأن هناك ما يسمى باخفاق السوق فالسوق احيانا يحقق ... لكن هناك اخفاق الحكومة ايضا فالحكومة تفشل كثيرا أكثر من اخفاق السوق «بالمقارنة نجد ان اخفاق الحكومة اعظم من اخفاق السوق بكثير»

فهم يعتقدون ان السياسيين يفترضون بان الحكومة المثالية ترى اخفاق السوق ويمكنها تولي الامور ومعالجة المشكلة. لكن مدرسة شيكاغو تقول ان هذا غير صحيح، فما نحتاج اليه هو ان نقارن بين الاسواق غير المثالية بكل عيوبها وبين الحكومة غير المثالية وبكل المشكلات التي تكتنف عملها

مدرسة شيكاغو ترى انه عند المقارنة فمن الطبيعي ان نكتشف بان فشل الحكومة اكبر بكثير من فشل السوق

المدرسة النقدية (مدرسة شيكاغو)

دور الدولة وجدلية فشل السوق وفشل الحكومات

الذي يحدث في الحقيقة عند تدخل الدولة هو ان هناك فجوة توجد بين نوايا الحكومة وبين النتائج والعواقب الفعلية لما تنادي به الحكومة

في بعض الاحيان مثلا تؤدي السياسات الى العكس تماما مما كانت تنويه في الاصل (المحفزات المنحرفة)

كما ان هناك بعض السياسات الحكومية التي تحقق اهدافها فعلا اي تحقق نتائج ايجابية لكنها تتجاهل العواقب السلبية المعاكسة عنها.

فعلى سبيل المثال فسياسة زيادة الحد الانى من الاجور سينتفع بيه البعض نتيجة لزيادة دخلهم ، لكن هذه السياسة تتجاهل العواقب السلبية غير المقصودة، والتي تتمثل في زيادة عدد الاشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على اي عمل

لهذا فحسب مدرسة شيكاغو يجب ان نقارن بين النتائج الايجابية المقصودة وبين العواقب السلبية غير المقصودة.

وترى مدرسة شيكاغو انه من الطبيعي ان تكون العواقب السلبية اكبر من النتائج الايجابية

المحور الاول

دور الدولة وجدلية فشل السوق وفشل الحكومات

- اذا ما هو سبب الفجوة التي تفصل بين النوايا والعواقب ؟
- ترى مدرسة شيكاغو بان ذلك يعود الى اخفاق السياسيين في ان يأخذوا بالحسبان أهمية دور المصلحة الذاتية في تفسير السلوك البشري، فهم يتجاهلون الطبيعة البشرية.

دور الدولة وجذب السوق وفشل الحكومات

ما هو الدور الطبيعي للدولة في نظر مدرسة شيكاغو ؟

- يحدد ميلتون فريدمان اربع مجالات اساسية لدور الدولة في الحياة الاقتصادية هي:
- 1. الامن وحماية المواطنين.
 - 2. العدل وتطبيق العدالة بين مختلف الافراد
 - 3. في المجال يرى ميلتون فريدمان ان هناك بعض الامور المحددة جدا التي لا يمكن للسوق من خلال التبادل الحر ان يوفرها وهذه الامور تتوزع على شكلين مختلفين الاول: هو ما يدعوه الاقتصاديون «السلع العمومية» حيث لا يشترط في هذه السلع ان تكون نافعة للعموم وانما معناها شديد الخصوصية وللسلع العمومية ميزتان هما:
 - لا يمكن استبعاد اي احد من منافع هذه السلع او الخدمات او البرامج
 - الميزة الثانية انها غير تزاحمية اي انه اذا استفاد احد منها لا يعني انه يبقى القليل منها ل الاخرين مثل خدمات الدفاع ، خدمات الطرق، ... الخ.
 - لهذا يجب ان تكون للحكومة دور من اجل توفير السلع العمومية لأن السوق لا يستطيع ذلك نظرا لمبدأ المنافسة،

المحور الاول

ما هو الدور الطبيعي للدولة في نظر مدرسة شيكاغو ؟

ثانياً: اما الميدان الثاني الرئيسي الذي تتناوله مدرسة شيكاغو فهو «الجوانب الخارجية السلبية» فعند تفاعل الناس في السوق مع بعضهم البعض فان ذلك يتسبب بعواقب سلبية يتحملها طرف ثالث واحسن مثال هنا هو التلوث الناتج عن التفاعل بين الانشطة الصناعية ، لذلك يجب التحكم بهذه الجوانب الخارجية السلبية

كما طرح ميلتون فريدمان امراً مثيراً للجدل باعتباره ان الفقراء في المجتمع ما هم الا الجوانب الخارجية السلبية ، فحسب فريدمان فالناس لا يرغبون بالعيش في مجتمع تمتلك فيه الشوارع بالجوعى والمسؤولين ، لهذا يجب ان تتدخل الدولة عن طريق برامج الحماية وشبكات الحماية الاجتماعية كطريقة للتعامل مع مثل هذه الجوانب الخارجية السلبية للانشطة الاقتصادية.

4. حماية الاشخاص غير المسؤولين وغير القادرين على رعاية انفسهم كالاطفال.

وهذا ما يسمى «بمقاربة السوق الاجتماعي» لمilton فريدمان

الكنزيون الجدد والكنزيون ما بعد الكنزية

الكنزيون المعتدلون (الأسس النظرية والتحليلات الاقتصادية)

ظهر الفكر الكنزى للمدرسة الكنزية الجديدة نهاية السبعينيات من القرن الماضى يعتبر مفكري هذا التيار من بين الكنزيين المعتدلين فى ارائهم الاقتصادية بنىت أفكار المدرسة الكنزية الجديدة على فرضية «التوقعات الرشيدة» لكن الكنزيون الجدد لم يؤمنوا بفكرة توازن السوق بشكل دائم وستمر، حيث اكروا على ان الإنتاج سيظل دائما دون مستوى التشغيل الكامل، اما بالنسبة للبطالة فهي ظاهرة متصلة في النظام الاقتصادي وليس حادث عرضي يؤكد الكنزيون الجدد على فكرة مفادها بان الأجور والاسعار جامدة لكنها تتحرك للاعلى بشكل سلس أما تحركها للاسف فنادر، وفي ظل عدم توازن الأسواق بشكل مستمر فلن يتحقق مستوى التشغيل الكامل، لذلك يجب على الدولة ان تتدخل بسياسات اقتصادية ملائمة كما ان الكنزيون الجدد اهتموا بمشكل الركود الاقتصادي والكساد، وحسبهم فان انخفاض الطلب الكلى ينتج عنه انخفاض في الإنتاج وتزايد مستفحلاً للبطالة، وذلك لأن الأجور والاسعار لا تكون مرنة هبوطاً

الكنزيون الجدد والكنزيون ما بعد الكنزية

الكنزيون المعتدلون (الأسس النظرية والتحليلات الاقتصادية)

كما ان الكنزيون الجدد لا يتوقعون بان الاقتصاد دون تدخل حكومي (القطاع الخاص فقط) سيحقق التشغيل الكامل وهذا راجع لان توقعات المضاربين وأصحاب رؤوس الأموال وتغيراتها ينتج عنها تذبذبات وعدم استقرار من ناحية الاستثمارات الكلية، وفي ظل عدم كفاءة السوق وعدم كماله ستنخفض مرونة الأسعار وتضعف بالتالي قوة التصحيح الذاتي للأسواق ثم الاقتصاد ككل.

فرضيات المدرسة الكنزية الجديدة

- الثقة بين المستهلكين والمنتجين غير مستقرة ما ينتج عنه تذبذب في الانفاق الكلي (الطلب) هذا ما يسبب عدم الاستقرار
- البطالة في نظر الكنزيون الجدد مشكل اخطر بكثير من مشكلة التضخم، لهذا فمعرضم بحوثهم الاقتصادية منصبة على حل هذا المشكل.

.....
من اشهر رواد المدرسة الكنزية الجديدة: Joseph Stiglitz / Robert Gordon

Oliver Blanchard



الكلاسيكيون الجدد

ظهور الفكر الكلاسيكي الجديد

تعود جذور ظهور ما يسمى بالتيار الكلاسيكي الجديد لسنة 1961 حيث طور بعض المفكرين الاقتصاديين من أمثال « John Muth » نظرية التوقعات الرشيدة، التي تفسر سلوك الأسواق المالية

وتم تطبيق هذه النظرية وتعديها على الاقتصاد الكلي للدولة من طرف « Robert Lucas » إلى جانب مجموعة من المفكرين من اتباع مدرسة شيكاغو وقد قام الفكر الكلاسيكي الجديد على أساس التشكيك بفرضيات الفكر الكنزوي من ناحية ثبات الأجور وعدم مرونتها حيث يرى الكلاسيكيون الجدد عكس ذلك.

ويعتمد اتباع هذا التيار على أفكار المدرسة الكلاسيكية لادم سميث وريكاردو من حيث الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة اطلاقا في الحياة الاقتصادية لكنهم طورو الفكر الكلاسيكي خاصة فيما يتعلق بمرونة الأجور والأسعار وتفترض بانها مرونة فورية

الكلاسيكيون الجدد

نظريّة التوقعات الرشيدة

يفترض الكلاسيكيون الجدد ان الاقتصاد يقوم على التوقعات لعدة أسباب منها:

1. التوقعات لها علاقة مباشرة بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل كالقيمة الخاصة بالإنتاج والتشغيل والأسعار
 2. تلك الأفكار والتوقعات تؤثر بشكل كبير على الأحداث الاقتصادية الحالية
 3. التوازن في الاقتصاد له علاقة مباشرة بالتوقعات الاقتصادية المستقبلية
- إذا فحسب الكلاسيكيون الجدد تتشكل التوقعات من خلال مقاربتين اثنتين هما
- التوقعات المعدلة والتي تتحدد على أساس التجربة الحديثة والقريبة (مثل الرقم القياسي لمتغير ما كالاجور والأسعار ...)
 - التوقعات الرشيدة التي تستند أساسا على الرشادة الفردية وسلوك الوحدة الاقتصادية العقلاني والرشيد، أي هي مرتبطة أساسا بفكرة تعظيم العوائد وتقليل التكاليف من ناحية الإنتاج وتعظيم المنفعة من ناحية الاستهلاك، لهذا فالوحدات الاقتصادية تدرس كيفية تحرك المتغيرات الاقتصادية وتتوقع سلوكها في المستقبل من أجل اتخاذ القرار الصحيح الذي يعظم المنفعة او الربح.

الكلاسيكيون الجدد

نظريّة التوازن المستمر للسوق

تجمع هذه النظريّة بين فكرة ليون فالراس حول التوازن العام ونظريّة الأسواق الكفأة، حيث تتعلّق هذه الأخيرة بالتوازن في الأسواق الماليّة وأسواق السلع والخدمات

اذا فحسب الكلاسيكيين الجدد فان السوق لابد وان تكون متوازنة على الأمد الطويل بشكل مستمر حتى وان حدث فيها اضطراب فالتوقعات الرشيدة للوحدات الاقتصاديّة كفيّة بمعالجة فشل السوق على الأمد الطويل، والتدخل الحكومي سيضر بهذا التوازن لأن الفشل الحكومي اخطر من فشل السوق.

- فالدولة عند تدخلها في الاقتصاد لا يمكن لها ان تتوقع اثر السياسات المطبقة (في الفترة القصيرة) على ما سيحدث في الفترة طويلة الامد، لهذا فالتوازن الاقتصادي يتحقق فقط عن طريق ترك السوق حر دون تدخل مباشر من الدولة، فالتوقعات الرشيدة لكل من المنتجين (جانب العرض) والمستهلكين (جانب الطلب) كفيّة بتحقيق التوازن المستمر طويلا المدى بالرغم من حدوث الاضطرابات الدورية قصيرة المدى.

شکرا

